العدد 38

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ -جَامِعِيَّةٌ- مُحَكَّمَةٌ

تصدر سنويًا عن كلية الدعوة الإسلامية

العدد 38

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

1446 هـ 2024 م

BULLETIN
OF THE FACULTY
OF
THE ESLAMIC CALL
Vol. thirty eight
2024

- تأملات حول قانون الترابط في آيات الآفاق والأنفس والقرآن.
- طريقة الرسول ﷺ في تلاوة القرآن الكريم وتدبر آياته.
- السنة في اصطلاح مدرسة المدينة المنورة.
- الدعوة الإسلامية وآثارها في إصلاح المجتمع وتحقيق أمنه واستقراره.
- في مدلول مصطلح البلاغة وأهمية علومها وأهدافها.
- عرض كتاب التفسير الموضوعي للخالدي ونقد لمنهجه.

1446 هجرية الموافق 2024 ميلادية

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

الخلاف النحوي
نشأته وأسبابه وآثاره

د. صالح محمد الشريف
قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة طرابلس

ملخص البحث:

اهتم هذا البحث بتسليط الضوء على الخلاف النحوي من حيث النشأة والأسباب والآثار؛ فبدأ بتتبع نشأته عند العلماء التي اتسمت في بداياتها الأولى بقلتها وانحصارها في مسائل محدودة، أخذت بعد ذلك تنمو وتتسع دائرتها باختلاف توجهات العلماء وانتماءاتهم، وهذا استوجب إتباع الحديث عن نشأة الخلاف ببيان أبرز الأسباب الداعية إلى ظهوره وتطوره، وكذلك رصد أهم الآثار الناجمة عنه في الدرس النحوي سلبا أو إيجابا.

وبناء على ما سبق قام على مقدّمة، وثلاثة مطالب تناول فيها على الترتيب: النشأة، والأسباب، والآثار، ثم الخاتمة التي ضمت أهم النتائج والتوصيات.

Research Summary:

This research aims to shed light on grammatical disagreements by exploring their origins, causes, and effects. It starts by examining how these disputes emerged among scholars,

initially marked by their rarity and focus on specific issues. Over time, however, these disagreements grew and diversified, influenced by the varying perspectives and affiliations of different scholars. This evolution calls for a discussion on the main reasons behind the emergence and development of these disputes, as well as an analysis of their significant impacts—both positive and negative—on the study of grammar. The structure of the research includes an introduction and three main sections that address the origin, causes, and effects of these disputes, concluding with key findings and recommendations.

البحث:

الاختلاف بين البشر من الأمور الْبَدِيهِيَّة؛ فالناس مختلفون في مناحٍ شتى؛ وذلك يرجع إلى أسباب كثيرة، منها البيئة التي نشأ فيها الشخص، والمؤثّرات التي تسلّطت عليه في تلك البيئة، فأثّرت في نهج تفكيره؛ وقد أخبر القرآن الكريم عن حقيقة الاختلاف، وأنّه أمر واقع بين البشر؛ بسبب ما منحهم الله من حريّة الاعتقاد والاختيار، فقال عزّ من قائل: ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِين**﴾[1].

ويعدّ الاختلاف في مجال الثقافة والعلم، إذا كان صادراً بدافع الوصول إلى الحقائق، من الأمور المحمودة؛ فالعالم مهما كان شأنه في ميدان العلم لا يدعي لنفسه العصمة والكمال؛ فهذا الإمام مالك لمَّا أراد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور أن يلزم المسلمين في جميع الأمصار بما دونه الإمام مالك في الموطأ فأجابه الإمام بقوله: « لا تفعل؛ فإنَّ الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كُلُّ قوم بما سبق إليهم، وعملوا به، ودانوا به من اختلاف الناس أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم؛ فدع الناس وما هم عليه، وما اختار كلّ أهل بلد منهم لأنفسهم»[2].

ويروى عن مالك –أيضاً– أنّ هارون الرشيد شاوره في أن يعلّق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، فأبى مالك ذلك؛ لأنّ أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في

(1) هود: 118.

(2) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ 532/1.

الفروع، وتفرّقوا في البلدان، وكلّ عند نفسه مصيب[1].

ولم يشذّ علماء النحو عن هذه القاعدة؛ فقد كان كلّ منهم يقول بما يراه صواباً، وما أدّاه إليه اجتهاده؛ فهو غير ملزم بتقليد رأيٍ رأى غيرَه صواباً، يقول يونس بن حبيب: « لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله في كلّ شيءٍ كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كلّه في العربية، ولكن ليس من أحد إلاَّ وأنت آخذ من قوله وتارك»[2].

المطلب الأوّل- نشأة الخلاف النحويّ:

من الصعوبة بمكان أن يضع الباحث يده على نصوص ليقرّر من خلالها بداية لنشأة الخلاف النحويّ؛ ولكن يمكن من خلال هذه النصوص أن يقرّر أنَّ الخلاف النحوي كان في الفترة التي تمثّلها تلك النصوص خلافاً من أجل الوصول إلى الحقائق، وليس للعصبيّة مدخل فيه، من ذلك ما انتقده عبد الرحمن بن هرمز على يحي بن يعمر في قراءته لكلمة "حكم" بالرفع في قوله تعالى: ﴿**أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ**﴾[3]، فقال ابن هرمز: لا أعرف في العربيَّة "أفحكم" بالرفع[4].

ومن ذلك أنَّ عيسى بن عمر جاء إلى أبي عمرو بن العلاء وقال له: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنَّك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنَّك تجيز: ليس الطيب إلاَّ المسكُ - بالرفع- فقال له أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازيٌّ إلاَّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلاَّ وهو يرفع، ثمَّ أرسل أبو عمرو تلميذين يسألان أعراباً حجازيين وأعراباً تميميين، فنطق الأعراب بما قال أبو عمرو، فلمَّا سمع عيسى ما وصل إليه الرجلان من أقوال الأعراب أخرج خاتمه من يده، ثمَّ قال لأبي عمرو: لك الخاتم، بهذا واللَّه فقت الناس[5]. فلم تكن نتيجة هذه المناظرة إلاَّ إكباراً من عيسى لأبي عمرو واحتراماً له.

وهكذا كان الخلاف بين علماء البصرة يجري في صورة تصويبات لما يقع فيه النحويّ وملحوظات لا أثر لوجود العصبية فيها، والمطّلع على كتاب سيبويه يرى فيه جملة من

(1) انظر حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهانيّ 332/6.

(2) نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباريّ ص 32.

(3) المائدة: 52. وانظر قراءة ابن يعمر في المحتسب لابن جنّي 210/1؛ والبحر المحيط لأبي حيَّان 516/3.

(4) انظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين لمحمّد خير الحلوانيّ ص 30.

(5) انظر مجالس العلماء للزجَّاجيّ ص 1، 4؛ وطبقات النحويين واللغويين للزبيديّ ص 43، 44.

مسائل الخلاف من أجل الوصول إلى الحقائق، سواء بينه وبين شيخيه الخليل ويونس، أم بين الشيخين أنفسهما، وكان الأخفش كثيراً ما يخالف البصريين، وفي كتابه معاني القرآن نماذج من ذلك، واتّخذ الخلاف صورة أخرى حينما برز المذهب الكوفيّ للوجود؛ وأصبح هذا المذهب يقف في مواجهة المذهب البصريّ، وانطبع الخلاف بطابع العصبية وحبّ الغلبة، ومن أفضل ما يمثّل ذلك ما دار بين الكسائي وسيبويه فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، وفحوى هذه المسألة أنّ يحيى بن خالد البرمكي وزير هارون الرشيد جمع الكسائي وسيبويه في مجلس، فسأل الكسائي سيبويه، فقال: كيف تقول: كنت أظنّ أنَّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو إيّاها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي لحنت، ولمّا اشتدّ الخلاف بينهما احتكما إلى بعض فصحاء الأعراب فتابعوا الكسائي، وقالوا بقوله، ولمّا تمكّن الكسائيّ من غلبة سيبويه، ورأى حال خصمه وما آل إليه، أقبل الكسائيّ على يحيى، وقال له: أصلح الله الوزير، إنَّه قد وفد عليك من بلده مؤمّلاً، فإن رأيت ألاَّ تردَّه خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج، وصيَّر وجهه إلى فارس، فأقام هنالك، ولم يعد إلى البصرة[1].

وازداد الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، وتكشّفت معالمه المذهبيّة، حين التقى نحويّا المذهبين في بغداد خلال القرن الثالث، وهما المبرَّد وثعلب، اللذان كانا خير ممثّلين لمذهبيهما، فكان الخلاف على أشدّه أيّامهما، وكان لكلِّ واحد منهما تلاميذ يدافعون عنه وينتصرون له[2]، وروي أنّ المبرَّد هجا ثعلباً بقوله (من السريع):

أُقْسِمُ بِالْمُبْتَسِمِ الْعَذْبِ وَمُشْتَكَى الصَّبِّ إِلَى الصَّبِّ
لَو أَخَذَ النَّحْوَ عَنِ الرَّبِّ مَا زَادَهُ إِلاَّ عَمَى الْقَلْـــبِ

فلمَّا سمعها ثعلب تمثَّل قول الشاعر (من السريع):

يَشْتِمُنِي عَبْدُ بَنِي مِسْمَعٍ فَصُنْتُ عَنْهُ النَّفْسَ وَالْعِرْضَا
وَلَمْ أُجِبْهُ لاحْتِقَارِي بِهِ مَنْ ذَا يَعَضُّ الْكَلْبَ إِنْ عَضَّا[3]

(1)انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 85/3، 86.

(2) انظر الدرس النحوي في بغداد للمهدي المخزومي ص 57، 58.

(3)انظر إنباه الرواة للقفطيّ 175/1، 248/3؛ وبغية الوعاة للسيوطيّ 397/1.

ومن خلال ما جرى ذكره من مظاهر الخلاف وتدرّجه من المناقشات الهادئة والبعيدة عن النيل من المنافس، إلى حبِّ الغلبة والانتصار على الخصم، أستطيع القول: إنَّ هذا الخلاف بدأ يأخذ شكلا من أشكال الجدل متأثّرا بمعطيات العصر، حتى إذا وصلنا إلى القرن الرابع الهجري، نجد توسّعا في حركة التأليف اللغويّ، وأخذت أقوال النحويين ومذاهبهم تكوّن مادة خصبة فيها.

المطلب الثاني- أسباب الخلاف النحويّ:

تقدّم أنّ الخلاف في بدايته اتَّخذ طابع النزاهة والوصول إلى الحقائق، وأنّه في مرحلة لاحقة نهج نهجاً آخر، وكان لذلك مؤثّرات وأسباب ذكرها من أرّخ للنحو العربيّ، وكتب في الخلاف فيه[1]، ويمكن إجمال هذه الأسباب في الآتي:

1- الاختلاف في الأصول التي أخذت منها اللغة.

2- الاختلاف في النظر إلى تلك الأصول.

3- الأهواء والرغبات.

أوّلاً- الاختلاف في الأصول التي أخذت منها اللغة:

الأصول التي استقى منها النحاة مادّتهم هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[2].

1- السماع:

يقصد بالسماع كلام من يوثق بفصاحته، وهو يشمل كلام اللَّه تعالى بقراءاته المتواترة والشاذّة، وكلام نبيّه صلى اللَّه عليه وسلَّم، وكلام العرب شعراً ونثراً المحصور في إطارين: زمانيّ ومكانيّ[3].

ومصادر السماع التي وقع بعض اختلاف النحاة بسبب وجه ما فيها هي: القرآن الكريم، وكلام العرب.

أمّا الحديث النبوي الشريف فلم أقف على مسائل اختلف فيها بسبب إثبات

(1) انظر على سبيل المثال نشأة النحو العربي للطنطاوي ص 122 وما بعدها؛ والموجز في نشأة النحو لمحمّد الشاطر ص 25 وما بعدها؛ والمفيد في المدارس النحويّة لإبراهيم السامرائيّ ص 29 وما بعدها.

(2) انظر الاقتراح للسيوطيّ ص 13.

(3) انظر الاقتراح للسيوطيّ ص 24.

الاحتجاج به أو عدمه؛ ولعلّ ذلك راجع إلى أنَّ النحاة الأوائل الذين أسّسوا قواعد النحو لم يستشهدوا به، وإذا ذكر في بعض مصنّفاتهم فهو على سبيل الاستئناس والتمثيل، أمّا متأخّرو النحاة الذين أكثروا من الاستشهاد به كابن مالك؛ فإنّ استشهادهم به لم يسفر عن جديد في القواعد التي أسّست، وغاية ما في الأمر أنّه استشهد به لترجيح رأي على آخر، أو لدعم شاهد من كلام العرب؛ قال ابن الطيب: « إنّ ابن مالك لم يثبت قاعدةً لم تكن، ولا حكماً ليس معروفاً، وإنَّما يرجِّح بالحديث بعض الآراء الضعيفة عند الجمهور، ويقوِّي به بعض اللغات الغريبة، أمَّا اختراع أمرٍ لم يقولوه فليس بكلامه»[1].

أ- القرآن الكريم:

يقصد بالقرآن في مجال الاستشهاد في اللغة والنحو والصرف القرآن الكريم بقراءاته المختلفة[2]. وقد أدّى الاختلاف في إثبات بعض القراءات، إلى الاختلاف في إثبات بعض الأحكام النحويّة، وكتب معاني القرآن وإعرابه وتفاسيره المهتمّة بالإعراب وبيان وجوه القراءات مليئة بالأمثلة الشاهدة على ذلك.

من ذلك ما ذهب إليه البصريون من تخطئة قراءة حمزة مقرئ أهل الكوفة لقوله تعالـــى: ﴿ **وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾[3]، بجرِّ "الأرحام"[4]، ووجه التخطئة أنَّهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام إلاَّ بإعادة الجارّ.

وأمَّا الكوفيون فقد أجازوا العطف على الضمير المجرور ولم يشترطوا إعادة الجارّ مستدلّين بالقراءة السابقة التي أنكرها البصريون وغيرها من النصوص[5].

ومن الأمثلة -أيضاً- على أنّ الاختلاف في إثبات بعض القراءات يؤدّي إلى الاختلاف في إثبات بعض الأحكام النحويّة، ما ورد من ذهاب البصريين إلى تخطئة قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ** ﴾[6]،

(1) فيض نشر الانشراح لأبي عبد الله الطيّب 450/1.

(2) انظر الاقتراح للسيوطيّ ص 24.

(3) النساء: 1.

(4) انظر البحر المحيط لأبي حيَّان 165/3؛ والنشر لابن الجزريّ 247/2؛ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطيّ ص 236.

(5) انظر الإنصاف للأنباري ص 371؛ والبحر المحيط لأبي حيَّان 165/3.

(6) الأعراف: 9.

بالهمز في "معايش"؛ أي: "معائش"[1]، وفي هذا يقول الزجَّاج: «وجميع النحويين البصريين يزعمون أنَّ همزها خطأ»[2]، ويقول المازنيّ: « أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا»[3].

ووجه اعتراض البصريّين على هذه القراءة أنَّ القياس يأبى ذلك؛ لأنَّ الياء في المفرد هي أصليّة لا زائدة فتقلب همزة، والتي تقلب همزة هي الزائدة في نحو: صحيفة تجمع على صحائف، يقول الزجّاج: « الهمز إنَّما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة، نحو: صحيفة وصحائف، فأمَّا معايش فمن العيش، الياء أصلية، وصحيفة من الصحف؛ لأنَّ الياء زائدة؛ وإنَّما همزت لأنَّه لا حظّ لها في الحركة، وقد قربت من آخر الكلمة، ولزمتها الحركة، أوجبوا فيها الهمز»[4].

ويبدو للباحث أنّ ما ذهب إليه البصريون تجاه هذه القراءة غير مرضي؛ فهذا سيبويه يحكم على لغة همز نبيّ وبريّة بالقلّة والرداءة[5]، وعلى الرغم من ذلك قرأ نافع بهمزهما، ولم ينسب ذلك إلى القراءة؛ فالقرآن قد يأتي بلغة قليلة أو رديئة، ولا يردّ أو يوصف بالضعف والرداءة.

ولذا فالأخذ بما ذهب إليه الكوفيون أولى؛ إذ رأوا رأياً آخر في جمع "مَفْعِلَة" على "فَعَائِل"، يصحّح هذه القراءة؛ ويوجّهها توجيهاً يخرجها من دائرة التخطئة والاتّهام؛ فهذا الفرّاء ينقل عن بعض العرب أنّهم يجمعون معيشة على: معائش، بالهمز، ويخرّج ذلك على التوهّم؛ فالعرب توهّمت أنّ ياء هذه الكلمة وأشباهها كياء صحيفة ونحوها؛ والتوهّم باب في العربيّة معروف له أشباه ونظائر كثيرة، يقول الفرّاء: «وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهَّمون أنَّها "فعيلة"؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة، شبِّه بـ"فعيل"، وهو "مَفْعِل"، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة، شبِّهت بـ"فعيلة"؛ لكثرتها في الكلام»[6].

(1) انظر البحر المحيط لأبي حيَّان 271/4؛ والنشر لابن الجزريّ 16/1؛ وإتحاف فضلاء البشر للدمياطيّ ص 280.

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 259/2. وانظر البحر المحيط لأبي حيَّان 271/4.

(3) البحر المحيط لأبي حيَّان 271/4.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 259/2. وانظر الممتع في التصريف لابن عصفور 343/1.

(5)انظر الكتاب لسيبويه 555/3.

(6) معاني القرآن للفرّاء 373/1، 374.

وقد انتصر أبو حيَّان لما ذهب إليه نحاة الكوفة؛ فقال: « ولسنا متعبـدين بأقوال نحاة البصرة» [1]، واستدلّ بقول الفرّاء السابق، وردَّ على المازني فقـال: « وأمَّا قول المازنيّ: أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح؛ لأنَّها نقلت عن ابن عامر، وعن الأعرج، وزيد بن عليّ، والأعمش» [2]، وقال: -أيضا- « وأمَّا قوله: إنَّ نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنَّه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصّل بها إلى التكلّم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح متكلّم بالعربية ناقل عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنَّ بالقرّاء ولا يجوز لهم ذلك» [3].

ومن الأمثلة الشاهدة على أنّ الاختلاف في إثبات بعض القراءات يؤدّي إلى الاختلاف في إثبات بعض الأحكام النحويّة، ما ورد أنّ عبد اللَّه بن عامر مقرئ أهل الشام قرأ قوله تعالى: ﴿ **زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ** ﴾ [4]،ببناء "زيّن" للمجهول، ورفع "قتل"، ونصب "أولاد"، وجرّ "شركاء"[5]، فقد دلّت هذه القراءة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به؛ ولذا أجاز الكوفيّون الفصل بينهما بغير الظرف والجارّ والمجرور في الشعر والنثر، مستندين إلى هذه القراءة وغيرها من الشواهد الأخرى[6].

لكنّ البصريّين منعوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجارّ والمجرور، ولم يبيحوا ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر[7]، وخطّأوا قراءة ابن عامر[8]، وتبعهم في ذلك بعض من جاء بعدهم من النحاة، كالفارسي وابن عطيّة والزمخشريّ.

فقال أبو علي الفارسي: «وهذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عُدِل عنها إلى غيرها كان أَوْلى، ألا ترى أنّه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة مع

(1)البحر المحيط لأبي حيَّان 271/4.

(2) البحر المحيط لأبي حيَّان 271/4.

(3) البحر المحيط لأبي حيَّان 271/4، 272.

(4) الأنعام: 137.

(5) انظر البحر المحيط لأبي حيَّان 231/4؛ والنَّشر لابن الجزريّ 263/2 وما بعدها.

(6)انظر الإنصاف للأنباريّ ص 348؛ وارتشاف الضرب لأبي حيَّان 1845/4، 1846.

(7) انظر البحر المحيط لأبي حيَّان 231/4. وفي الإنصاف للأنباريّ أنّ البصريين لا يبيحون ذلك حتّى في ضرورة الشعر. انظر ص 347 وما بعدها.

(8) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 351.

اتّساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها... وإنَّما جاز في الشعر»[1].

وقال ابن عطية: « وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب؛ وذلك أنَّه أضاف القتل إلى الفاعل، وهو الشركاء، ثمَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربيّة لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلاَّ في الشعر »[2].

وقال الزمخشريّ: « وأمَّا قراءة ابن عامر: "قَتْلُ أولادَهم شركائِهم" برفع القتل ونصب الأولاد، وجرِّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات -وهو الشعر- لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردَّ:

..... زَجَّ الْـقَلُـوصَ أَبِي مَـزَادَهْ[3]

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمـه وجزالتـه»[4].

قال أبو حيَّان: «ولا التفات -أيضاً- لقول أبي علي الفارسيّ»[5]، وقال -أيضا-: «ولا التفات إلى قول ابن عطيّة»[6].

فأبو حيّان يعرض عن قول أبي علي الفارسيّ وابن عطية ويدعو إلى عدم الالتفات إليهما؛ لأنَّهما تمسّكا بقول البصريين وطرحا قول الكوفيين الذي تدعمه الشواهد وتقويه، ومعلوم عن أبي حيّان أنَّه يرى أنَّ الالتزام بأقوال أهل البصرة غير واجب متى قوي الدليل والنقل على خلافه، حيث يقول: « ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممّن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنَّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»[7].

وقال في الردِّ على الزمخشري: « وأعجب لعجميّ ضعيف في النحو يردُّ على عربيّ

(1) الحجّة للقراء السبعة لأبي علي الفارسيّ 411/3، 412. وانظر البحر المحيط لأبي حيَّان 232/4.

(2) المحرر الوجيز لابن عطيّة 350/2.

(3)عجز بيت من مجزوء الكامل، وصدره:

فَزَجَـجْـتُـهَا بِمِزَجَّـةٍ .....

وهو بلا نسبة في الإنصاف للأنباريّ 427/2؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لأميل يعقوب 190/1.

(4) الكشَّاف للزمخشريّ 401/2.

(5) البحر المحيط لأبي حيّان 232/4.

(6) البحر المحيط لأبي حيَّان 232/4.

(7) البحر المحيط لأبي حيَّان 167/3.

صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظنِّ هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيَّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب اللَّه شرقاً وغرباً»[1].

ب- كلام العرب شعره ونثره:

إذا كان النحاة متّفقين على أنّ كلام العرب الفصحاء حجّة في النحو، فإنَّهم اختلفوا في القبائل التي يستنبط من كلامها قوانين النحو ما أدّى إلى الخلاف في وضع الضوابط والقواعد النحويّة.

ويظهر هذا السبب جليّا في الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فالكوفيون تميّزوا بالاتّساع في رواية الأشعار واللغة بعامة؛ حيث لم يكتفوا بالأخذ عن القبائل البدوية بل تعدُّوها إلى سكان الحواضر، على خلاف البصريين الذين تشدَّدوا في ذلك فوضعوا حدوداً صارمة للرواية والسماع؛ إذ حدَّدوا القبائل التي يؤخذ عنها[2]، وفي هذا يقول الرياشيّ: « إنَّما أخذنا اللغة عن حَرَشَة الضّباب وأَكَلَة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأَكَلَة الشواريز»[3]، بل كان البصريون يتحرّزون ويتشدَّدون في النقل عن القبائل التي ارتضوها إذا لمحوا في أهلها ضعفاً اعتراهم، فكانوا يمتحنونهم في بعض الأحيان قبل قبول روايتهم؛ « وذلك كما يحكى من أنَّ أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خَيْرة لَمَّا سأله فقال: كيف تقول استأصل اللَّه عِرْقَاتِهم، ففتح أبو خَيْرة التاء، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خَيْرة؛ لانَ جلدك»[4].

كما كان لكثرة الروايات وتعدّدها في الشاهد النحوي أثر في نشأة الخلاف وتوسيع رقعته، ويرجع هذا إلى أسباب كثيرة، منها الروّاة غير الموثوق بروايتهم كحمّاد الراوية، وخلف الأحمر، ومنها ميل العرب إلى المعنى فيجعلونه أساساً؛ ولهذا فقد نجدهم في نقل الآثار قد يضعون لفظ مكان لفظ آخر، وفي أحيان أخرى يروون الأثر بالمعنى، وبناء على ذلك لا يستبعد أن تنسى كلمة أو عبارة في قصيدة فيضع الراوي مكانها ما يناسب السياق ويتمّم المعنى، ومنها أنَّ الراوي قد يروي قصيدة فيتصرّف في بعض ألفاظها ويرويها طبقاً

(1) البحر المحيط لأبي حيَّان 232/4.

(2) انظر المزهر في علوم اللغة للسيوطيّ 167/1.

(3) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص 124، 125. وانظر الاقتراح للسيوطيّ ص 114.

(4) الخصائص لابن جنّي 13/2.

للهجته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء، ومنها ما نسب إلى بعض النحاة من تغيير بعض الشواهد لتوافق الرأي الذي يميل إليه[1].

2- القياس:

عرّفه الأنباريّ بأنَّه: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[2].

ويتّضح هذا السبب -أيضاً- في موقفي علماء الكوفة والبصرة، حيث لم يشترط الكوفيون في المسموع أن يكون شائعا ومطّردا حتى يقيسوا عليه؛ فقاسوا على القليل النادر حتى قيل فيهم: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه»[3]، وخصّوا الكسائي بشيءٍ من هذا فقالوا: « إنَّ الكسائيّ كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[4].

بينما ترى البصريين يشترطون في المسموع الذي يجوز القياس عليه أن يكون كثيراً، وما خرج عنه عدّوه لغة قليلة، أو شاذاً، أو أوَّلوه بما يتناسب وقواعدهم[5]؛ فقد سأل أبا عمرو بن العلاء أحدُ معاصريه فقال: « أخبرني عمَّا وضعت ممّا سمّيت عربيةً أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أحمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»[6].

ثانياً- الاختلاف في النظر إلى تلك الأصول:

العلماء ليسوا على درجة واحدة في تحليلهم للنصوص وفهمهم لبعض الظواهر اللغوية؛ ولذا نجدهم يختلفون في إصدار الأحكام النحوية كلّ بحسب فهمه لما هو أمامه.

ولقد سمحت طبيعة اللغة ومرونتها، المتمثّلة في كثرة الحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، وكثرة وجوه استعمالات صيغها، وتراكيبها، وغيرها، بفتح باب الاجتهاد والاستنباط أمام علماء النحو؛ فباب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه لمن أراد أن يلجه،

(1)انظر نشأة النحو للطنطاويّ ص 135 وما بعدها؛ وثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين ص 12.

(2) الإغراب في جدل الإعراب للأنباريّ ص 45. وانظر الاقتراح للسيوطيّ ص 59.

(3) الاقتراح للسيوطيّ ص 114.

(4)معجم الأدباء للحمويّ 1744/4. وانظر المدارس النحويّة لشوقي ضيف ص 160.

(5) انظر المدارس النحويّة لشوقي ضيف ص 159 وما بعدها.

(6) المزهر في علوم اللغة للسيوطيّ 146/1. وانظر المدارس النحويّة لشوقي ضيف ص 27، 28.

ووجدت فيه مقوّمات الاجتهاد وشروطه، قـال ابن جنّي: « للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنصّ أو ينتهك حرمة شرع»[1].

ثالثاً- الأهواء والرغبات:

كانت الأهواء والرغبات من أهمّ الأسباب التي أسهمت في تطوّر الخلاف النحويّ وتوسيع شرخه؛ وكان لهذه الأهواء والرغبات أسبابها التي يمكن أن نجملها في الآتي:

أ- الحالة السياسية:

للسياسة دور في التأثير على مناحي الحياة المختلفة، بما في ذلك الجانب الثقافيّ؛ ولذا كانت للمواقف السياسية وما نتج عنها من أحداث أثر كبير في تأجيج الخلاف النحويّ، وتوسيع شرخه؛ فكانت المنافسة بين نحاة البصرة والكوفة شديدة؛ وحاول كلّ فريق منهم النيل من خصمه، والتغلب عليه؛ فلقد كان للأحداث السياسية التي جرت بين الصحابة وما نتج عنها أثر كبير في توسيع شقّة الخلاف بين البلدين؛ فقد قدم الإمام علي الكوفة واتّخذها مقرًّا للخلافة؛ وقدمت أمُّ المؤمنين عائشة من البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلبا لثأر عثمان بن عفَّان؛ فكانت موقعة الجمل؛ واختلف بعد هذه الموقعة هوى البلدين؛ فأصبحت البصرة عثمانيّة، والكوفة علويّة، وازداد هذا الاختلاف بتعاقب الأيام، حتى جاءت دولة بني أمية، وكانت البصرة قد ناصرتها من قبل؛ فعزّت بذلك وقويت شوكتها؛ ثمَّ قامت الدولة العباسيّة على أنقاض الدولة الأمويّة، وكان أوَّل ظهور لها في الكوفة؛ فحفظ العباسيّون لها هذا الصنيع، وعطفوا عليها وكافؤوها؛ فانقلب الأمر في البلدين، وعزَّت الكوفة بعد ذلّ، وأفل نجم البصرة بعد تألق[2].

ولعلّ ما حدث بين سيبويه والكسائي من المناظرة المشهـورة التي باتت تعرف بالمسألة الزنبورية، وما نتج عنها، خير دليل على أثر السياسة في التسبب في الخلاف وترسيخه؛ حيث « يرى جمهرة العلماء أنَّ أصبع السياسة لعبت دوراً كبيراً في هذه الحادثة الخطيرة؛ لأنَّها حكم بين البلدين لا بين الرجلين، وما وافق العرب الكسائي إلاَّ لعلمهم أنَّه ذو حظوة عند الرشيد وحاشيته، وهم على يقين أنَّ الحقَّ مع سيبويه»[3].

(1) الخصائص لابن جنّي 189/1.

(2) انظر نشأة النحو للطنطاويّ ص 122، 123.

(3) نشأة النحو للطنطاويّ ص 53، 54. وانظر مغني اللبيب لابن هشام 54/2 وما بعدها.

ب- الطمع في نيل عطايا الأمراء:

لعب الأمراء دوراً كبيراً في تأجيج جذوة الخلاف النحويّ؛ فلقد كانت تقام المناظرات في مجالسهم؛ ما دعا النحاة إلى الاجتهاد في الاستدلال، واستحضار الحجج والبراهين؛ كي يفوزوا بالظفر، ويتقرّبوا من الأمراء وينالوا عطاياهم، وما المسألة الزنبوريّة منَّا ببعيد؛ فلقد حرص الكسائيّ فيها على مخالفة سيبويه؛ ليرضي بذلك الرشيد.

ج- الاعتزاز بالنفس وحبّ الغلبة:

من الخصال التي جبل عليها الإنسان الاعتزاز بالنفس وحبّ الغلبة في جميع مظاهر الحياة المختلفة؛ ولا سيّما في العلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد؛ فلقد كان النحويّ يجتهد في ميدان النحو؛ اعتزازاً بنفسه، وحبًّا في غلبة خصمه؛ فناظر بكلِّ ما أوتي من قوة؛ ليثبت شخصيته، وأنّه جدير بالعلم الذي ينتسب إليه؛ والمكانة التي يطمح إليها؛ ولعلّ أصدق شاهد على ذلك ما حكي أنَّ اليزيدي في مجلس الرشيد « سأل الكسائي عن قول الشاعر:

مَـــا رَأَيـــنَـــا خَـــرَبـــاً نَـــقَّرَ عَنْهُ البَيضَ صَقْـرُ
لاَ يَكُـــــونُ الـعَيرُ مهراً لاَ يَكُونُ الْـمهرُ مهــرُ (1)

... فقال الكسائيّ: يجب أن يكون "مهر" منصوباً على أنَّه خبر "كان"، ففي البيت على هذا التقدير إقواء، فقال اليزيدي: الشعر صواب؛ لأنَّ الكلام قد تمَّ عند قوله: "لا يكون" الثانية، وهي مؤكّدة للأولى، ثمَّ استأنف الكلام فقال: "المهر مهر"، وضرب بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمّد، فقال له يحي بن خالد البرمكي: أتكتني بحضرة أمير المؤمنين؟! والله إنَّ خطأ الكسائي مع حسن أدبه لأحسن من صوابك مع سوء أدبك، فقال اليزيديّ: إنَّ حلاوة الظفر أذهبت عني التحفظ» (2).

د- الرغبة في الوصول إلى الحقائق:

كان لرغبة العلماء في الوصول إلى الحقائق دور مهمّ في ظهور الخلاف، ووقوع بعض المناظرات والمناقشات العلميّة للاستفادة والوصول إلى الحقائق، ومن أمثلة ذلك ما دار بين الأخفش وأستاذه سيبويه، قال أبو العباس المبرّد: «كان الأخفش أكبر سنًّا من سيبويه

(1) البيتان من مجزوء الرمل، ولم أقف على نسبتهما.

(2) وفيات الأعيان لابن خلكان 6/186، 187. وانظر نشأة النحو للطنطاويّ ص 56، 57.

وكانا جميعاً يطلبان، قال فجاءه الأخفش يناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنَّما ناظرتك لأستفيد لا لغيره، فقال له سيبويه: أتراني أشكُ في هذا»[1].

وتقدّم ما جرى بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وما دار بينهما من نقاش في مسألة: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع، وأنّ مخالفة عيسى بن عمر في بداية الأمر لم تصدر منه إلاَّ رغبة منه في التصويب، والوصول إلى الحقيقة؛ فلمّا علم الصواب وتأكَّد منه، رجع إلى الحقّ، وأقرّ لأبي عمرو، وآل الخلاف إلى اتّفاق.

المطلب الثالث- آثار الخلاف النحوي:

إنَّ الدارس لكتب النحو على اختلاف أحجامها وبالأخصّ المطوَّلات منها، يجدها في الغالب لا تخلو من ظاهرة الخلاف النحوي بين حين وآخر، ولا بد لهذا الخلاف من آثار، سواء أكانت آثاراً سيئة أم غير سيئة، وفي هذا المبحث نحاول أن نعدّد هذه الآثار على النحو التالي:

أوَّلاً- الآثار السيئة:

تتمثّل الآثار السيئة في نقطتين أساسيتين يمكن أن تجمع تحتهما طائفة من الآثار التي غذتهما وتسبّبت فيهما، وهاتان النقطتان هما:

1- صعوبة النحو وتضخّم كتبه.

2- التعصب المذهبي.

أوّلاً- صعوبة النحو وتضخّم كتبه:

تسبّب في صعوبة النحو وتضخّم كتبه مجموعة من الآثار كانت بمثابة العوامل الفرعيّة لهذا الأثر، ويمكن عرض هذه العوامل في الآتي:

1- كثرة الآراء:

أدى الخلاف النحويّ إلى كثرة الآراء النحويّة، ولا يكاد الدارس لهذا العلم يجد مسألة تخلو من الخلاف النحويّ، والدليل على ذلك ما تعجّ به كتب النحو من خلافات، وقد صرّح بذلك عبَّاس حسن عند حديثه عن مشكلات النحو فقال: « في مقدّمة هذه المشكلات تعدّد الآراء النحويّة في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إنَّ هناك رأياً آخر يناقضه من غير أن يكلّف

(1) أخبار النحويّين البصريّين للسيرافيّ ص 94.

نفسه مشقّة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، ذلك أنَّه يعلم من طول ممارسته النحو والنظر في قواعده أنَّ الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أوَّليَّاته وما يجري مجرى البداءة العلميّة»[1].

والأمثلة على هذا كثيرة، ومنها على سبيل المثال ما ورد في إعراب الأسماء الستَّة، قال المراديّ: « واعلم أنَّ في إعراب هذه الأسماء الستَّة عشرة مذاهب قد ذكرتها في غير هذا المختصر وأقواها مذهبان.. »[2].

2- التوسع في الإجازة:

عند الرجوع إلى كتب النحو وبخاصّة التي اهتمّت منها بذكر مسائل الخلاف النحوي، تجد الكوفيين يجوِّزون في الغالب والبصريين يمنعون إلاَّ فيما ندر من المسائل فتجد العكس، وعلى سبيل المثال في كتاب الإنصاف وحده قال الكوفيون في ثمان وثلاثين مسألة: يجوز، وقال البصريون فيها: لا يجوز، وفي نفس الكتاب قال البصريون في سبع مسائل: يجوز، وقال الكوفيون لا يجوز.

من ذلك أنَّ الكوفيين يجوِّزون تقديم خبر مازال عليها، في حين أنَّ البصريين يمنعون ذلك[3].

وعكس ذلك أنَّ البصريين يجوِّزون تقديم خبر المبتدأ عليه، في حين أنَّ الكوفيين يمنعون ذلك[4].

ويرى الشيخ طنطاوي أنَّ أوّل من سنَّ للكوفيين طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي؛ فقد « كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه»[5].

3- المبالغة في الصناعة:

بالغ النحاة في صناعة النحو، وابتعدوا عن الواقع اللغوي للمتكلّمين في خلافاتهم، ونتج عن هذا ابتعادهم عن الواقع اللغوي والإغراق في الصنعة فاحتكموا في كثير من

(1) نقلاً عن ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين صبره ص 18.

(2) توضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 313/1. وانظر الإنصاف للأنباري ص 13 وما بعدها.

(3) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 134؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 496/1.

(4) انظر الإنصاف للأنباري ص 61؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 481/1، 482.

(5) معجم الأدباء للحمويّ 1737/4. وانظر نشأة النحو للطنطاويّ ص 141.

المسائل للقياس. وإنَّ الدارس لكتب النحو وبالأخصّ منها كتب الخلاف يرى ذلك جليًّا.

ومن أمثلة هذا اختلافهم في أولى العاملين بالإعمال في التنازع، فذهب البصريون إلى أنَّ الثاني أولى لقربه، وممّا استدلُّوا به أنَّ للقرب أثراً، وذلك كما قالت العرب: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، فـ"خربٍ" جرّت بالمجاورة لـ"ضبٍّ" مع أنَّها صفة لـ"جحر".

وقال الكوفيون الأوّل هو الأولى، وممّا احتجُّوا به على ترجيح عمله سبقه وقوّة الابتداء به، وأنَّه لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا تقدّمت، وكذلك "كان" [1].

ومن مظاهر الابتعاد عن الواقع اللغويّ كثرة الجدل والاحتجاج في اختلافهم حول أصل المشتقّات، أهو المصدر أو الفعل[2]؟ واختلافهم في فعليّة أو اسميّة "نعم" و"بئس"[3]، وغير ذلك.

4- تغيير الروايات:

احتدم الخلاف بين النحاة، وأخذ شكل الصراع والتنافس، وهذا يجعل قيام بعضهم بتغيير رواية الآخر أمراً محتملاً؛ وذلك لتسلم له القاعدة التي ذهب إليها، وقد أدّى هذا بدوره إلى تعدّد الروايات واختلافها[4]. وأدّى تغيير الروايات وكثرتها إلى:

أ- وقوع الاضطراب في النصوص التي غُيِّرت روايتها، وهذا أمر متوقع لهذا التغيير الكثير، وفي هذا يقول الدكتور محمّد عيد: « فما القواعد في واقع الأمر إلاَّ سبيل لوصف النصوص وبيان ظواهرها، لكنَّ النحاة الدارسين سعوا بينهما بالوقيعة والنزاع، فوقفوا في صفِّ الأولى نصرة لها على الثانية، فوقعت النصوص في حرج شديد، واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج»[5].

ب- تزعزع ثقتنا برواية النحويين وبسلامة الشواهد التي أيَّدوا بها القواعد، والذي جعلنا نقول ذلك هو ورود روايات أخرى على الرغم من معرفة النحويين بالرواية التي نطق

(1) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 79؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 636/2.

(2) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 192؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 645/2.

(3) انظر الإنصاف للأنباري ص 86؛ وتوضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 902/2.

(4) انظر نشأة النحو للطنطاويّ ص 135 وما بعدها؛ وثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين ص 12.

(5) نقلا عن ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين صبره ص 16.

بها الشاعر. وفي هذا يقول الدكتور محمّد عيد: « إنَّ الأساس هنا هو العصبية والمنافسة سواء في ذلك الآراء التي تناولت الرواية بصورة عامة أو تلك التي تناولت الأشخاص بعضهم والبعض الآخر، فمثل هذه الآراء في توثيق الرواية والرواة وتصنيفهما ينبغي أن تفهم في ضوء هذا الأساس السابق، وأخذها بهذا المعنى يبطل مفعولها، ويعطي إمكانية عزلها وتصنيفها؛ لأنَّ ما تثيره من غبار ومعارك إن لم يحجب وجه الحقِّ في الرواية تماماً، فإنَّه يثير الدخان والغبار حولها»[1].

ثانيا- التعصّب المذهبي:

الخلاف النحوي في بدايته كما مرَّ بنا ما هو إلاَّ ملحوظات وتصويبات لما يقع فيه النحوي، ولا وجود للتعصّب فيها، وكان ينتج عنها -في الغالب- إكبار واحترام لصاحب الرأي الصائب كما تقدَّم، ثمَّ تحوَّل الخلاف النحويّ بين مصوِّب ومخطئ إلى مناظرات، حيث لم تعد المسائل النحويّة متّفقا عليها، وأنَّ وجه الصواب فيها -أيضاً- لم يعد متّفقا عليه، فأخذ طابع الحدّة العصبية التي تفصح عن النيل من المنافس، وبخاصة في مجالس الأمراء والوزراء.

وبلغ الحدّ في التعصّب المذهبي وحبّ التفرّد بآراء تخالف الفريق الآخر ما نراه عند الكوفيين من اتّخاذهم مصطلحات تختلف عمَّا هو عند البصريين؛ فسمّوا « الجرّ خفضاً، والظرف صفة، ويسمّون حروف الجرِّ حروف الصفات، والعطف النسق، و"مفاعيلن" في العروض "فعولاتن"»[2]، وغيروا في بعض المعاني فسمّوا النفي جحداً[3].

ومن شدّة التعصب المذهبي والإفراط فيه أن نراه يصل إلى درجة ظلم العلماء وغبنهم؛ فسيبويه بعد المناظرة المشهورة التي حصلت بينه وبين الكسائي « خرج من بغداد وتوجّه تلقاء فارس يتوارى من الناس من سوء ما لحقه، ولم يقدر أن يعود إلى البصرة، وقد كان إمامها غير منازع، فمات غمًّا بفارس في ريعان شبابه، وقال قرب احتضاره متمثلاً:

(1) نقلا عن ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين صبره ص 17.

(2) مراتب النحويين لمحمّد أبو الفضل إبراهيم ص 161. وانظر توضيح المقاصد والمسالك للمراديّ 359/1.

(3) انظر معاني القرآن للفرَّاء 234/1.

يُؤَمِّـلُ دُنْيَا لِتَـبْقَى لَـهُ فَـوَافَى الْـمَنِيةَ دُونَ الأَمَلْ
حَثِيثاً يُرَوِّي أُصُولَ الْفَسِيلِ فَعَاشَ الْفَسِيلُ وَمَاتَ الرَّجُلْ»[1]

ولم يتوقف التعصّب المذهبي بأفول المدرستين البصريّة والكوفيّة وظهور مدارس أخرى تقوم على الانتخاب والاختيار، حيث نرى عند بعض المتأخّرين من ينتصر لمذهب البصريّين بحقٍّ أو بغير حقٍّ، ويتحامل على الكوفيين كالأنباريّ، فقد ذكر في كتابه الإنصاف مائة وإحدى وعشرين مسألة، لم يؤيّد الكوفيين إلاَّ في سبع مسائل من مجموع المسائل التي اختلفوا فيها، ومن مظاهر تحامله ردّ معظم الأبيات التي استشهد بها الكوفيون إلى الضرورة حتى ولو كانت كثيرة[2].

ثانياً- الآثار الحسنة:

لم يكن الخلاف النحويّ شرًّا كلُّه، بل كان له آثار أخرى حسنة وإيجابيّة، ويمكن أن نجمل هذه الآثار الحسنة في نقاط أساسيّة، وهذه النقاط هي:

1- اكتمال صرح النحو العربي.

2- التهيئة لظهور مدارس أخرى تقوم على الانتخاب والترجيح.

3- تيسير النحو.

4- إثراء اللغة بالتراكيب والصيغ والأدوات.

5- تدريب الدارسين المتخصّصين.

أوّلاً- اكتمال صرح النحو العربي[3]:

بدأ النحو العربي في أوَّل أمره بداية يسيرة، شأنه في ذلك شأن كلِّ فنٍّ من الفنون، ثمَّ أخذ ينمو ويتطوّر، وكانت نشأته بصريّة خالصة، حتى إذا قامت مدرسة الكوفة رأينا النحو قد اكتمل نضجه واستوى على سوقه.

وهو في مراحل تطوّره قد أحدث حركة علمية نتج عنها العديد من المحاورات

(1) نشأة النحو للطنطاوي ص 53. وانظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباريّ ص 64، والبيتان من المتقارب وهما فيه بلا نسبة. وانظر قصّة موت سيبويه -أيضاً- في مغني اللبيب لابن هشام 57/2؛ وبغية الوعاة للسيوطيّ 230/2.

(2) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 252 وما بعدها؛ وثمرة الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لمحمّد حسنين صبره ص 42 وما بعدها.

(3) انظر ثمرة الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لمحمّد حسنين صبره ص 54.

والمدارسات؛ وقد أخذت تظهر في كثير من الأحيان على شكل خلافات، سواء أكانت الخلافات بين أبناء المدرسة الواحدة أو بين أبناء المدرستين، وكان لهذه الخلافات الأثر البالغ في دفع النحاة إلى الاستقراء والبحث والتحليل والاستنباط، ما جعل مسائل النحو تنضج وتتّضح معالمها؛ فنتج عن ذلك كتب ومصنّفات تعبر عن رأي كلّ فريق وتحمل رؤيته لهذا الصرح العظيم؛ لا زلنا نفتخر بها، ونتنافس في اقتنائها، والاستفادة ممّا حوته من نفائس ودرر، وهي في مجملها تعطينا صورة واضحة للفكر النحوي الذي كان سائداً آنذاك، والذي لم يستطع من جاء بعدهم أن يضيف إليه إلا النزر القليل؛ وبذا نستطع أن نقول مطمئنين: إنَّ النحو العربي نضج على يد البصريين والكوفيين، وعلى ما خلّفوه لنا من نتاج علمي، وما اشتمل عليه من نواحي اتّفاق أو اختلاف.

ثانياً- التهيئة لظهور مدارس أخرى تقوم على الانتخاب والترجيح:

الاختلاف في التفكير سمة بارزة من سمات العقل البشريّ؛ وهي تدلّ على تحرّر العقل من التقليد والتبعية، فالإنسان يختار لنفسه ما يراه صواباً، وما هو أنفع له ولشؤون حياته. وهكذا هو الاختلاف في مسائل العلم، فيه إبراز لشخصية العالم وما يتميّز به عن غيره.

وقد خلَّف نحاة البصرة والكوفة تراثاً ضخماً حمل في طياته العديد من مسائل الخلاف، وفّرت لمن جاء بعدهم مادة خصبة للبحث والترجيح؛ فنتج عن ذلك قيام مدارس بعد هاتين المدرستين تقوم على الانتخاب والترجيح، كالمدرسة البغداديّة، والمدرسة الأندلسيّة، والمدرسة المصريّة.

فالخلاف بين النحاة الأوائل من البصرة والكوفة يعطي دلالة واضحة، وهي: أنّ العديد من مسائل النحو ليست متَّفقا عليها، وهي في حاجة إلى إنعام النظر، وإعمال الفكر، ما أتاح للاحق أن ينظر في التراث النحوي وينتخب منه ما يراه صواباً.

ثالثاً- تيسير النحو[1]:

إنَّ إنعام النظر وإعمال الفكر في التراث النحويّ الضخم الذي يحمل بين طياته - كما أسلفنا - الكثير من الخلاف النحوي يعطي دارس النحو فرصةً تمكّنه من انتخاب

(1) انظر ثمرة الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لمحمّد حسنين صبره ص 59.

وصياغة مادة نحوية تقوم على التيسير والتذليل؛ فمثلاً له أن يختار منهج الكوفيين في بعدهم في بعض المواضع عن التقدير، ومثال ذلك ذهابهم إلى أنَّ لام "كي" التي يقصد بها لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع من غير تقدير "أن"، نحو: جئتك لتكرمني؛ لأنَّها قامت مقام "كي"، وكما أنَّ "كي" تنصب الفعل؛ فكذلك ما قام مقامها[1].

وللدارس – أيضاً- أن يختار منهج الكوفيين في توسعهم في بعض القواعد، ومن هذا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ، ومثال ذلك قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ **وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ** ﴾[2]، بجرِّ "الأرحام"[3].

رابعاً- إثراء اللغة بالتراكيب والصيغ والأدوات:

إنَّ النظر إلى رأي فريق من النحاة وطرح ما سواه من الآراء وعدم الاعتداد بها وجعلها نسياً منسياً يضيع علينا فرصة ثمينة لإثراء اللغة بالتراكيب والصيغ والأدوات.

ففي مجال التراكيب -مثلاً- نرى من يمنع في سعة الكلام الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف[4]، وإذا أخذنا بهذا الرأي حرمنا العديد من الكتَّاب من هذا التركيب الذي انتشر على أقلامهم في عصرنا، فمثلاً يقال: إعداد وتقديم فلان بن فلان، دراسة وتحقيق فلان بن فلان، تأليف وإخراج فلان بن فلان، في الوقت الذي يمكننا فيه من تصحيح مثل هذه التراكيب والحكم عليها بالصواب من خلال مطالعتنا لآراء النحاة، وقراءتنا في مسائل الخلاف بينهم؛ فيمكن أن يصحّح هذا الأسلوب بالاعتماد على رأي الكوفيّين الذين يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام بغير الظرف والجارّ والمجرور[5]، وعليه قول الفرزدق:

يَا مَنْ يَرَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[6]

وخرّج سيبويه هذا البيت على حذف المضاف إليه؛ أي: بين ذراعي الأسد وجبهته،

(1) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 461 وما بعدها.

(2) النساء: 1.

(3) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 371. وانظر قراءة حمزة – أيضاً – في البحر المحيط لأبي حيّان 165/3؛ والنشر لابن الجزريّ 247/2؛ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطيّ ص 236.

(4) انظر البسيط لابن أبي الربيع 889/2، 890.

(5) انظر الإنصاف للأنباريّ ص 347 وما بعدها.

(6) البيت من المنسرح، وهو له في الكتاب لسيبويه 180/1؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 257/1. وليس في ديوانه.

وجعل ذلك مخصوصاً بضرورة الشعر[1]، وخرّجه الفرّاء -أيضاً- على ذلك، مبيّناً أنّ الشيئين إذا كانا يصطحبان يجوز الفصل بينهما في التركيب الإضافي بالمعطوف، قال: « وإنَّما يجوز هَذَا في الشيئين يَصْطحبَان، مثل: اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهَمٍ، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصرِ، ولا يجوز في الشيئين يتباعَدان، مثل: الدار والغلام، فلا تُجيزنّ: اشتريت دارَ أو غلام زيد، ولكن عَبْدَ أَوْ أَمَةَ زَيدٍ، وعينَ أو أذُن، ويد أو رِجْلَ، وما أشبهه»[2].

وفي مجال الصيغ -مثلا- نجد في رأي الكوفيين توسعة وإثراء للغة؛ وذلك حين جوّزوا أن تجمع الصفات التي على وزن "أفعل" الذي مؤنّثه "فعلاء"، كأخضر، وخضراء، والتي على وزن "فعلان" الذي مؤنّثه "فعلى"، كسكران، وسكرى، جمع مذكّر سالم ومؤنّث سالم، فيقال: أخضرون، وأخضرات، وسكرانون، وسكرانات، بخلاف البصريين الذين يمنعون ذلك[3].

وفي مجال الأدوات -مثلا- نجد الكوفيين أضافوا عدداً من الأدوات أهملها البصريون نتيجة تتبعهم لهجات القبائل، أو أضافوا معانيَ جديدة لها، فمن الأدوات التي أضافوها أداة الشرط "أَنْ" بفتح الهمزة وسكون النون وأعطوها حكم "إِنْ" بكسر الهمزة وسكون النون، وقد رجَّح ابن هشام هذا الرأي بثلاثة أمور:

1- توارد المفتوحة والمكسورة على المحلِّ الواحد والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ** ﴾[4].

2- مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقول عبّاس بن مرداس:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[5]

(1) انظر الكتاب لسيبويه 180/1.

(2) معاني القرآن للفرَّاء 4/3.

(3) انظر النحو الوافي لعبّاس حسن 143/1.

(4) المائدة: 2. وقراءة الكسر لأبي عمرو وابن كثير، وقراءة الفتح لباقي السبعة. انظر التيسير لأبي عمرو الداني ص 98.

(5) البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص 128؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 516/1.

3- عطفها على "إنْ" المكسورة في قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْ تَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ[1]

الرواية بكسر "إنْ" الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريةً لزم عطف المفرد على الجملة[2].

ومن الأدوات التي أضافوا لها معنًى جديداً "هل"، فقد أجازوا أن تكون بمعنى "قد"، وقد فسَّر الكسائي والفرَّاء قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا**﴾[3]، بقد أتى، ووافقهم المبرّد من البصريين[4].

خامساً- تدريب الدارسين المتخصّصين:

إنَّ دراسة الخلاف النحويّ سواء أكان الخلاف في القواعد والأصول أم الخلاف في تحليل النصوص وإعراب التراكيب يمكّن الطلاب وبخاصة المختصّين منهم من الاطلاع على وجهات النظر المختلفة، وتدريبهم على القواعد التي استندوا عليها، والأصول التي انطلقوا منها؛ حتى يقفوا على أرضية صلبة حين يرجّحون رأياً على آخر لكونه فيه تيسير لا يفسد سلامة اللغة ومعناها، أو لكونه له سند من اللغة يرجّح كفّته، وكلّ هذا من شأنه أن يخدم اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم[5].

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي أرجو أن يكون قد أسهم ولو جزئيا في تقديم شيء ولو كان يسيرا للغة العربية وطلابها، من المناسب أن أقدّم له خلاصة تشتمل على أهمّ النتائج التي وقفت عليها والتوصيّات التي اقترحتها:

(1)البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب لابن هشام 221/1؛ والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل يعقوب 357/1.

(2) انظر مغني اللبيب لابن هشام 218/1 وما بعدها؛ وثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمد حسنين ص 70 وما بعدها.

(3) الإنسان:1.

(4) انظر معاني القرآن للفرّاء 213/3؛ والمقتضب للمبرّد 43/1، 289/3؛ ومغني اللبيب لابن هشام 335/4؛ وثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين ص 72.

(5) انظر ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين لمحمّد حسنين ص 75.

أوّلا- النتائج.

1- لم تكن النشأة الأولى للخلاف النحوي معروفة، لكنّه يمكن أن يكون قد نشأ منذ النشأة الأولى للنحو، وكذلك لم تكن نشأته الأولى إلاَّ عبارة عن تصويبات ومناقشات هادئة لغرض الاستفادة بعيدة عن التعصّب والنيل من الآخر.

2- من الممكن حصر أسباب الاختلاف النحوي في ثلاثة عناصر أساسية يندرج تحتها جملة من التفاصيل وهي: الاختلاف في الأصول التي أخذت منها اللغة، الاختلاف في النظر إلى تلك الأصول، الأهواء والرغبات.

3- أنَّ مخالفة النحاة السابقين ليست من الأمور المرفوضة إطلاقاً، فللإنسان أن يختار أو يرجّح ما يراه صوابا إذا توفّرت فيه الشروط اللازمة لذلك.

4- أنَّ الدارس لكتب النحو على اختلاف أحجامها وبالأخصّ المطوَّلات منه، يجدها في الغالب لا تخلو من ظاهرة الخلاف النحوي بين حين وآخر، ولا بد لهذا الخلاف من آثار، سواء أكانت آثاراً حسنة أم سيئة.

5- أنّ الكثير من قواعد نحونا العربي تحتاج إلى تجديد وإعادة صياغة، وذلك عن طريق تلافي ما قد وقع فيه نحاتنا الأوّلون من هفوات وسقطات، ولكنّها لا تكاد تذكر، وتنغمر في بحر فضائلهم وحسناتهم.

ثانيا- التوصيات:

1- الاهتمام بدراسة الخلاف النحوي في كتب النحو، وإبراز جهود أصحابها وإضافاتهم.

2- إعادة النظر في صياغة بعض الأحكام النحويّة المرفوضة، ولعلَّ في قبولها تيسيراً على المتعلّم والكاتب والمتحدّث.

==========

المصادر والمراجع[1]

- القرآن الكريم.

1-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمّد البنّا، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1419هـ، 1998م.

(1) اعتمدت في ترتيب المصادر والمراجع الترتيب الهجائي الألفبائي، مع إهمال السوابق في الترتيب، فلا أعتدّ فيه بـ(أل التعريف، وابن، وأبو، وأم، وامرؤ، وذو...).

2-أخبار النحويّين البصريّين لأبي سعيد السيرافيّ، تحقيق الدكتور محمّد عبد المنعم خفاجيّ، دار الجيل، بيروت، القاهرة، تونس، ط 1، 1424هـ، 2004م.

3-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق وتعليق الدكتور رجب عثمان شعبان، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط 1، 1418هـ، 1998م.

4-الأشبـــاه والنظائر في النحـــو، لجـلال الدين السيوطيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لا ط، لا ت.

5-الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباريّ، قدّم له وعلّق عليه سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السوريّة، لا ط، 1377هـ، 1957م.

6-الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1418هـ، 1998م.

7-إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين القفطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروت، ط 1، 1406هـ، 1986م.

8-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمّد، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط 1، 2002م.

9-البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان الأندلسيّ، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1422هـ، 2001م.

10- البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط 1، 1407هـ، 1986م.

11- بغية الوعّاة في طبقات اللغويّين والنحاة، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا، وبيروت، لا ط، لا ت.

12- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط 1، 1422هـ، 2001م.

13- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الدانيّ، عنى بتصحيحه أوتو يرتزل، دار الكتاب العربيّ، بيروت - ط 2، 1404هـ، 1984م.

14- ثمرة الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، لمحمّد حسنين صبره، دار الهانيّ للطباعة، القاهرة، لا ط، 1413هـ، 1993م.

15- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيريّ، دار ابن الجوزيّ، لا ط، لا ت.

16- الحجّة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق بدر الدين قهوجيّ، وبشير جويجاتيّ، دار المأمون للثراث، دمشق، وبيروت، لا ط، لا ت.

17- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد الأصفهانيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1409هـ، 1988م.

18- الخصائص، لا بن جنّي، تحقيق محمّد علي النجّار، المكتبة العلميّة، لا ب، لا ط، لا ت. (مصوّرة عن طبعة مطبعة دار الكتب المصريّة 1376هـ، 1957م، القاهرة).

19- الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين، لمحمّد خير الحلوانيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لا ط، 1971م.

20- الدرس النحويّ في بغداد، للدكتور المهدي المخزوميّ، دار الرائد العربيّ، بيروت، ط 2، 1987م.

21- ديوان عبّاس بن مرداس، جمع وتحقيق يحيى الجبّوريّ، نشر مديريّة الثقافة العامّة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، بغداد، 1986م.

22- طبقات النحويّين واللغويّين، لأبي بكر الزبيديّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 2، 2009م.

23- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لأبي عبد الله محمّد بن الطيب، تحقيق وشرح الدكتور محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط 2، 1423هـ، 2002م.

24- الكتاب (كتاب سيبويه)، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411هـ، 1991م.

25- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشريّ، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، مكتبة

العبيكان، الرياض، ط 1، 1418هـ، 1998م.

26- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لحاجّي خليفة، عنى بتصحيحه وطبعه محمّد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكة الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

27- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجّاجيّ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط 2 مصورة، 1984م.

28- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّيّ، تحقيق علي النجديّ ناصف، والدكتور عبد الحليم النجّار، والدكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، مطابع الأهرام التجاريّة، القاهرة، لا ط، 1424هـ، 2004م.

29- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطيّة، تحقيق عبد السلام عبد الشافيّ محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1422هـ، 2001م.

30- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 5، 1983م.

31- مراتب النحويّين، لأبي الطيّب اللغويّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، لا ط، لا ت.

32- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطيّ، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1418هـ، 1998م.

33- معاني القرآن، لأبي زكرياء الفرّاء، الجزء الأوّل تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار، والجزء الثاني تحقيق محمّد علي النجّار، والجزء الثالث تحقيق الدكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، دار السرور، بيروت، لا ط، لا ت.

34- معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبيّ، دار الحديث، القاهرة، لا ط، 1424هـ، 2004م.

35- معجم الأدباء، لياقوت الحمويّ، تحقيق الدكتور إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993م.

36- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1413هـ، 1992م.

37- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط 1، 1421هـ، 2000م.

38- المفيد في المدارس النحويّة، للدكتور إبراهيم عبّود السامرائيّ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، ط 1، 1427هـ، 2007م.

39- المقتضب، للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.

40- الموجز في نشأة النحو العربي، للدكتور محمّد الشاطر، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، لا ط، 1403هـ، 1983م.

41- النحو الوافي، لعبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط 3، لا ت.

42- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين الأنباريّ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، لا ط، 1418هـ، 1998م.

43- نشأة النحو العربيّ وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمّد طنطاويّ، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1995م.